

كان قال صاحبك على الالف الذي عليك لبيد في ذلك ضعفه كذا وكذا
 فلا بد من تعيين المبدؤ الحاسن وفي بعضه فيه وجهان اصحهما الاستراط
 كالم في حجه لما هو في صوابه لما في الالف في يده وتذكر ان
 بان ذكر الالف باعتبار الذي المدي ومنه مده كما في بعض
 هذا ليس شيا للمصنف لانه حجة الهمزة تتوقف على القبول فقط بل
 هو شرط للملك في لزوم الهمزة لان ملك الهمزة يتوقف على المعين
 في كلام الله كما هل ولد اقل العلو في الوجه اسقاط هذه
 اجلة في لفظ الهمزة اذ في لفظ الصالح لكون من الواو
 في شرطه في حضوره متلا في السج ولا يحتاج الى قبول لاجل
 لفظ الهمزة في امر قد حضوره في القبول و هي ان نصف الذي ان
 عاده كما در مثلا وصاحبك على باقها في السقط قوله وصاحبك اذ
 صح وكان هبة محضه لا صحت فلا يشرط سبق حضوره في الهمزة
 شرطه لفظه في حضوره اذ في قوله في السج اي فيه نظر
 ولا حجة وشبهها كالاعطاء لعدم التقين اي لا في العين كما
 فالمعترفة فاذا باعها ببعضها فمد يدك ملكه والشرع ببعضه
 وهو محال ان يجر ويصح لفظ الالف اذ ان قصر
 على ذلك كونه مطلقا في سوا سبقت حضوره ام لا فان قال
 بعده وصاحبك على الباقي الشرط سبق حضوره ولا يصح
 الصلح ويدين الالف في الكلام كانه حجة واحدة فاعبر بما في خلاف
 ما اذا افتقر على ما ذكره في الهمزة هو شوري لا بشرط
 القبول ونوع لفظ الصلح والحاصل ان الصور ثلاثة ان افتقر
 على لفظ الالف وحده او مع غيره وبين لفظ الصلح بشرط
 القبول هاتين وان افتقر على لفظ الصلح الشرط القبول
 على الهمزة كما يتكروا في اخلا وترجع الى اهل قلنا ان ملكك
 توقف على القبول والافلا على خلاف المذهب والافلا مذهب عدم
 توقفه

توقف على القبول مطلقا كما قاله في قولهم انم وجوه عليه
 المناسب ان يتوقف عليها لانه عايد او المعاوضة في ذكرها باعتبار
 الصلح كما انما قاله في الهمزة في ذلك كما في احوال الثلاثة
 والمؤنية والاستراة وكذا في ذلك مما ذكره في البيع فهو ايضا
 يلج في فيه ما تقدم واستراط المعاملين والشاوي اذ كانت
 حاروبيا كما مثل به واستراطا لقطع بيع الرزق الاخر وجرت
 الخالف عند الاختلاف هو سلم في حقيقته ان كان لفظه
 كان يتوقف صاحبك من الدار على هبة لا ملك ضعفه كذا وكذا
 سألنا فلا يصح بطلانه في هو كما في في البيع كما في الترخا
 في البيع سمة البيع لصاحبك من الدار على هذا التوب
 او من الالف الذي عليك في هذه الدارهم والجاره حرسا
 هو وكان صاحبك من سلم الدار سنة هذا العبد فيكون اجارة
 للمعين الدعاة في غيرها لغيره وصاحبك من الدار حدة
 عليك هذه السنة فيكون اجارة لغير الوين الدعاة بها من
 غيره والعلية اي موثبه ومطلقة لصاحبك من سلم
 الدار سنة علمها ومن سلم الدار علمها فله الرجوع مع ش
 والهمزة لصاحبك من الدار على نصفها مثلا والسلم
 تقدم سبيل في بيانها والابر الكالم والمواضنة
 من دم المهد في تقدم في كلام التصويروها مثلا اي في
 تدبه وصفه وسيا في حثوزه بقوله في بيانها ووصال في عشرة
 حاله في وصفه المخلود لا يصح احاطتها او هذه وذكرها
 بعد التام كان السبب فامل والطريقين هما اي بين الح
 الحاطين حجة السبب وتورعه بالشارع مما مر اذ قال
 وقيل ليس مما ذكر في العموم والخصوص المطلق
 فكل شارع طريق وليس كل طريق شارع ويذكر ويؤت